

مقتل 20 «إرهابياً» في سيناء وقيادي «إخواني» في الصعيد

الجمعة، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقة - دولي

آخر تحديث: الجمعة، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

القاهرة - «الحياة»

أعلن الجيش المصري أن قواته قتلت 20 «إرهابياً» في سيناء في مواجهات استخدمت فيها مروحيات، فيما قال وزارة الداخلية إن قواتها قتلت قيادياً في جماعة «الإخوان المسلمين» في محافظة أسيوط في الصعيد، خلال دهم منزله.

وقالت القوات المسلحة في بيان إن قوات الجيش والشرطة «واصلت تحقيق نجاحاتها المتالية في استهداف أوكار ومعاقل العناصر الإرهابية والخارجين على القانون في القرى والمناطق المحيطة بمدن العريش ورفح والشيخ زويد وفرض سيطرتها الأمنية الكاملة على هذه المناطق»، لافتاً إلى أن «القوات الخاصة البحرية واصلت تنفيذ مهامها القتالية لتأمين المسرح البحري وفرض السيطرة الكاملة على المسطح المائي للبحر المتوسط في شمال سيناء لقطع أي خطوط إمداد للعناصر التكفيرية ومنعها من التسلل البحري أمام منطقة العمليات».

وأشار البيان إلى أن «مروحيات مسلحة عاونت القوات البرية في أعمال الاستطلاع الجوي والقصف الدقيق لعدد من الأوكار الخاصة بتجمع العناصر الإرهابية ومخازن الأسلحة والمتفجرات التابعة لهم». وأوضح أن عمليات التمشيط والدهم أسفرت عن «قتل 20 إرهابياً بادروا بإطلاق النيران على القوات وإصابة 12 آخرين، وتوفيق 78 مشتبهاً بهم».

وأضاف الجيش أن سلاح المهندسين العسكريين تمكن من تفجير 51 عبوة ناسفة كانت تستهدف القوات على محاور تحركها المختلفة، ودمرت 6 سيارات رباعية الدفع منها سيارة مسلحة برشاش متوسط، و4 سيارات محملة بكمية كبيرة من العبوات الناسفة، كما تم تدمير طن من مادة «سي ٤» شديدة الانفجار.

وأشار الجيش إلى ضبط كمية كبيرة من الذخائر والأسلحة والطلقات مختلفة الأعيرة ومجموعة من ألوان الطاقة الشمسية ومهمات عسكرية وكتب «تحمل الفكر الجهادي»، وتدمير 4 مخابئ تحت الأرض «تستخدم لإعاشة وإخفاء العناصر التكفيرية»، و20 ملحاً تحت الأرض «تستخدم في فرار الأفراد وإخفاء السيارات، ومنطقة لتدريب العناصر التكفيرية».

وخفت حدة العنف في سيناء في أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من العملية العسكرية «حق الشهيد» التي قال الجيش إنها الأكبر لقواته في شبه الجزيرة. وأعلن في أعقابها قتل مئات «المتشددين» والسيطرة على «الطرق الرئيسية» بين مدن العريش والشيخ زويد ورفح، مشيراً إلى إطلاق المرحلة الثانية بهدف السيطرة على الطرق الفرعية داخل تلك المدن.

وتراجعت قدرة فرع تنظيم «داعش» في سيناء على القيام بهجمات كبرى تكررت منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، ورد التنظيم على حملة الجيش بالدعوة إلى «اصطياد» الضباط في المكان. ولوحظ تكرار تفجير عبوات ناسفة على طرق رئيسة في مدينة العريش أخيراً، وغالباً ما يسقط قتلى أو جرحى في تلك الهجمات.

من جهة أخرى، قالت وزارة الداخلية في بيان إن «معلومات وردت إلى أجهزة الوزارة تفيد بتوارد قيادي في جماعة الإخوان يدعى أحمد زكريا رمضان، في مدينة أبوب في محافظة أسيوط، وهو مطلوب توقيفه لاتهامه في قضتي عنف». وأضافت أن رمضان «بادر بإطلاق النار صوب القوة الأمنية المكلفة توقيفه لدى استشعاره بعملية المداهمة، مما دفع القوات إلى مباراته إطلاق النار، فجُرح بطلق ناري في الظهر وتم نقله إلى مستشفى، لكنه توفيفور وصوله إليه».

وقالت الوزارة إن قواتها «عثرت في مكان إقامته على مسدس وطلقات نارية و3 عبوات معدة للتدمير، ومواد متفجرة معبأة في أحوجة وأوعية معدنية، ودوائر كهربائية تُستخدم في التفجير من بعد، وكمية كبيرة من الأدوات المستخدمة في تصنيع وإعداد العبوات الناسفة».

من جهة أخرى، قضت محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة أمس بحظر أنشطة حركة «بداية» الشبابية المعارضة ومصادرة مقراتها وممتلكاتها والتحفظ على أموالها.

والحركة التي ظهرت على الساحة السياسية قبل شهور تعارض الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتتخذ مواقف قريبة من جماعة «الإخوان المسلمين»، لكنها تؤكد أنها لا تناصر «الإخوان».

وندعو الحركة إلى إسقاط قانون التظاهر المثير للجدل وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، وأعلنت رفضها أحكام الإعدام التي صدرت بحق قادة «الإخوان»، وانتقدت تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 أشخاص دينوا بـ«الارهاب» في ما عُرف بقضية «خلية عرب شركس» التي نعى تنظيم «داعش» في سيناء أفرادها، وأقر بتبنيهم له، ونفذ هجمات قال إنها «ثار لإعدام مجاهديه».

وحرّك محامي دعوى قضائية لحظر أنشطة تلك الحركة الشبابية، مستنداً إلى «دعمها مواقف جماعة الإخوان المصنفة إرهابية في مصر». ورأى المحكمة أن «الهدف من تأسيس الحركة خلق غطاء سياسي تستطيع من خلاله حركة شباب 6 أبريل تنفيذ مخططاتها لنشر الفوضى في البلاد، والظهور في شكل جديد للتحايل على القانون، بعد صدور حكم محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة حركة شباب 6 أبريل داخل مصر، ومصادرة كل ممتلكاتها ومقراتها». وقررت المحكمة حظر أنشطة حركة «بداية».